

اسم الطالب: يزيد المحميد - 243000643

يتم تقييم كل خطة بحث (عرض مبدئي) وفقاً لمعايير التقييم التالية:

عناصر التقييم	مقبول	مرفوض	يحتاج تعديل	ملاحظات
غلاف البحث			✓	- يكتب العنوان في الغلاف باللغتين العربية والإنجليزية - التخصص: ماجستير القانون الرقمي
عنوان البحث			✓	- العنوان واسع وغير محدد، يُفضل اختيار جريمة سيبرانية بعينها وهي تشمل مجموعة كبيرة من الأفعال منها (الاختراق، الاحتيال الإلكتروني، الابتزاز، نشر البرمجيات الخبيثة... إلخ). - كما يفضل اختيار نظام قانوني لدولة محددة ودراسة الموضوع من خلاله أو المقارنة بين نظامين قانونيين.
المقدمة			✓	المقدمة مثل العنوان عامة جداً، فهي تتناول كل شيء تقريباً عن الجرائم السيبرانية دون التركيز على محور محدد وموضوع يدور حوله البحث.
أهمية البحث			✓	في الأبحاث القانونية لا نفرد قسم خاص للأهمية العلمية وآخر للأهمية العملية بحيث تُكتب أهمية الدراسة في فقرات متتابعة، فعلى الباحث توضيح أهمية اختيار الموضوع من جوانب متعددة، بما في

ذلك القيمة العملية وقابلية نتائج البحث للتطبيق والأهمية العلمية على المستوى الأكاديمي، والاقتصادي وغيره وأهمية البحث كذلك بالنسبة للباحثين الآخرين والمجتمع عموماً والمجتمع القانوني خصوصاً، وذلك يكون تحت عنوان أهمية البحث دون تقسيم.				
- المشكلة المعروضة شاملة ومتشعبة، ولا تركز على نقطة محددة تصلح لبناء بحث قانوني متماسك، لذا يُنصح بتضييق نطاق المشكلة بالتركيز على جانب محدد من الجرائم السيبرانية، مثل صعوبات الإثبات، أو تحديات التجريم، أو مسؤولية الجهات التقنية، أو اختيار جريمة سيبرانية محددة وتناولها بالدراسة. - يتضح أنك تركز على موضوع يمكن صياغته بأنه قصور التشريعات الجنائية التقليدية في مواجهة الجرائم السيبرانية من حيث التجريم والإثبات والتعاون الدولي، لذا ننصحك باختيار أحد جوانبه وتركيز البحث عليه.	✓			مشكلة البحث
الأسئلة تغطي جوانب متعددة من حيث التحديات القانونية، والإثبات والتعاون الدولي وتطوير التشريعات، لذا ننصحك بعد تحديد الإشكالية كما أوضحنا لك أن تحدد الأسئلة.	✓			تساؤلات أو فرضيات البحث
أغفلت كتابة هذا الجزء الهام، فيجب أن يحدد الباحث المنهج المستخدم في الدراسة، مثل المنهج المقارن أو				منهجية البحث

التاريخي أو الاستقرار أو الاستنباطي، مع تطبيقه على الموضوع بشكل محدد.				
• مرفق لك نبذة عن مناهج البحث القانوني وكيفية الاعتماد عليها في البحث.				
• أهداف الدراسة وطريقة صياغتها تعكس رؤيتك للموضوع بشكل شامل وطموحك في إنجاز بحث قيم. • الأهداف تغطي جوانب متعددة من حيث التحديات القانونية، والإثبات والتعاون الدولي وتطوير التشريعات، لذا ننصحك بعد تحديد الإشكالية كما أوضحنا لك أن تحدد الأهداف.	✓			أهداف الدراسة
• تقسيم المباحث كما هو الآن يجعل البحث متشعباً لأنك تجمع تحت كل مبحث عدة أفكار كبيرة صعب معالجتها بعمق في حدود البحث، ولم تتمكن من تناول أي فكرة بشكل كاف لأنك وزعت التركيز على محاور متعددة . لذلك: • حدد محوراً رئيسياً واحداً لبحثك (مثلاً: صعوبات إثبات الجرائم السيبرانية أو تحديات التجريم، سواء في قانون وطني أو دولي أو المقارنة بينهما). • قسم البحث بناءً على هذا المحور؛ فكل مبحث يجب أن يعالج جانباً واحداً فقط من المحور الرئيسي.	✓			التقسيم والتوبيخ
• لم تتمكن من الوصول والاطلاع على بعض المراجع الواردة فبعض المراجع المذكورة ليست حقيقية، لذا نؤكد على ضرورة أن يكون كل مرجع موجوداً بالفعل	✓			المراجع

وتم الاعتماد عليه من خلال الباحث، ويمكن للقارئ الرجوع إليه والاطلاع عليه. • عليك اتباع التوثيق، والترتيب الأبجدي الصحيح للمراجع. • عليك الاستعانة ببعض المراجع الأجنبية بجانب العربية لإثراء البحث.				
• يتضح أننا أمام باحث قانوني حقيقي، ومتميز وطموح، على بعد خطوة من كتابة بحثاً قيماً ثرياً يمثل إضافة للمكتبة القانونية. • عليك الالتزام بالتدقيق اللغوي لجميع أجزاء البحث، واستخدام علامات الترقيم استخداماً صحيحاً • عليك إتمام التعديلات المذكورة والبدء في كتابة البحث بشكله النهائي واستكمال جميع متطلباته وذلك لنشره في مجلة ميدأوشن للبحوث والدراسات أو مجلة علمية مصنفة ومعتمدة ضمن الفئات العالية Q1 أو Q2.	ملاحظات عامة على خطة البحث			

أولاً: المناهج العقلية

- المنهج الاستقرائي (التأصيلي)
- المنهج الاستنباطي (التحليلي)
- العلاقة بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي

ثانياً: المناهج الإجرائية

- المنهج المقارن
- المنهج التاريخي
- المنهج الوصفي

يمكن أن يدمج الباحث بين أكثر من منهج حسب مقتضيات البحث وطبيعة الموضوع.

المنهج الاستقرائي (التأصيلي)

يُطلق على المنهج الاستقرائي في المجال القانوني اسم "المنهج التأصيلي"

يُستخدم المنهج الاستقرائي (التأصيلي) في المجال القانوني عندما يكون موضوع البحث غير منظم تشريعياً، أو في حال كان منظماً ولكن له تطبيقات متنوعة، بمعنى آخر، أن توجد قواعد قانونية تحكم الموضوع، لكن الحالات التي يُطبق فيها القانون قد تختلف من حيث الظروف أو التفاصيل، مما يؤدي إلى تباين في تفسير أو تنفيذ هذه القواعد حسب كل حالة.

ففي هذه الحالة يساعد المنهج الاستقرائي (التأصيلي) في وضع نظرية عامة تشمل ذلك أو اقتراح نصوص جديدة أكثر وضوحاً وشمولاً، حيث يمكنه تحديد الثغرات في القوانين الحالية والتأكد من أنها تتناسب مع التطبيقات المتنوعة للظاهرة، مما يسهل تفسيرها وتنفيذها في حالات مختلفة.

المنهج الاستنباطي (التحليلي)

يُطلق على المنهج الاستنباطي في المجال القانوني اسم "المنهج التحليلي"

يبدأ الباحث في حال اتباع المنهج الاستنباطي من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الجزء، أي ينطلق من القواعد العامة للوصول إلى قواعد خاصة أو جزئية.

بناءً على ذلك، يعتمد الباحث على القواعد العامة المسبقة، ويختار منها ما ينطبق على الظاهرة موضوع البحث، ولذلك يُعرف الاستنباط بأنه "استدلال تنازلي".

يتم في المنهج الاستنباطي استخدام القواعد العامة لاشتقاق نتائج جديدة، فهذا النوع من المنهجية يساعد في بناء معرفة علمية دقيقة، تعتمد على المنطق والتسلسل العقلي، مما يعزز الفهم العميق للظواهر المدروسة، حيث يبدأ الباحث من قضايا أو مبادئ مسلم بها ليصل إلى قضايا أخرى تُشتق منها بالضرورة.

المنهج الوصفي

يستخدم المنهج الوصفي في الأبحاث القانونية من خلال استعراض النصوص التشريعية والأحكام القضائية والآراء الفقهية المرتبطة بموضوع الدراسة، متبوعاً بتأصيل وتحليل تلك العناصر.

ويهدف البحث القانوني وفقاً لهذا المنهج أيضاً إلى استطلاع الرأي العام في قضايا معينة، وتناولها في البحث. فمثلاً دراسة قانون حماية المستهلك وفقاً للمنهج الوصفي، يقوم فيه الباحث بجمع النصوص القانونية الخاصة بحماية المستهلك، بالإضافة إلى تحليل الأحكام القضائية التي تتناول قضايا حقوق المستهلكين، ويعرض آراء الفقهاء حول هذا الموضوع.

من خلال هذا التحليل الوصفي، يستطيع الباحث توضيح مدى فاعلية القانون الحالي، وتقديم اقتراحات لتحسينه بناءً على واقع الحال.

المنهج التاريخي

يمكن استخدامه في الأبحاث القانونية على النحو التالي

استخدامه كمنهج أساسي: يُستخدم المنهج التاريخي لدراسة الظواهر أو الإشكاليات القانونية، خاصة عندما يتعلق البحث بتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية.

استخدامه كمنهج مساعد: يمكن أن يُعتمد على المنهج التاريخي كوسيلة ثانوية لعرض الموضوعات التي تمتد جذورها إلى الماضي، فيقوم الباحث بعرض التطور التاريخي لهذه الموضوعات للاستفادة منها في سياق بحثه.

كما يستخدم المنهج التاريخي للتمييز بين النظم القانونية فمنها النظم التاريخية التي انتهى العمل ومنها ما تم تطويره ومنها النظم التي كانت ومازالت مستمرة.

المنهج المقارن

يُعتبر المنهج المقارن من أكثر المناهج استخداماً في مجال الدراسات القانونية، وذلك بسبب تشابه التشريعات في الدول المختلفة والتأثير المتبادل بينها، بالإضافة إلى كيفية تطبيق القضاء وتفسير الفقه لهذه النصوص.

المنهج المقارن هو دراسة الباحث لظاهرة أو إشكالية معينة في قانونه الوطني، ومقارنتها مع نظام قانوني أجنبي آخر أو أكثر، ويهدف هذا المنهج إلى التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة، وتفسير أسباب هذه الاتفاقات أو الاختلافات، مما يساعد في الوصول إلى أفضل القواعد التي تحكم الظاهرة القانونية محل البحث